جعل المساعدات النقدية والقسائم مفيدة في الاستجابات التعليمية

فبراير 2019

Global Education Cluster

NORCAP
NORWEGIAN CAPACITY
OPERATED BY NRC

Funded by
European Union
Civil Protection and
Humanitarian Aid

أنواع المساعدات النقدية والقسائم

المساعدات النقدية متعددة الأغراض (MPC): هذا تحويل (إمّا منتظم أو لمرة واحدة) يناظر المبلغ الذي تحتاجه أسرة معيشية لتغطية مجموعة من متطلباتها الأساسية و/ أو احتياجاتها للتعافي (كلّياً أو جزئياً). وهي، بحكم تعريفها، تحويلات نقدية غير مُقيَّدة.

التدخّل نقدي لقطاع بعينه: يشير ذلك إلى المساعدات النقدية والقسائم المصممة لتحقيق أهداف خاصة بقطاعات محددة. يمكن أن تكون التحويلات النقدية الخاصة بقطاعات محددة مشروطة أو غير مشروطة. تكون التحويلات النقدية دائمًا غير مُقيّدة، بينما تكون القسائم مُقيّدة.

التحويلات النقدية المشروطة: هذه عبارة عن مساعدات نقدية أو قسائم مشروطة تتطلب من المستفيدين القيام بعمل/ نشاط معين، مثل حضور المدرسة من أجل الحصول على المساعدة؛ أي أنه يجب استيفاء الشرط قبل استلام التحويل.

تعريفات من شراكة التعلّم في مجال التحويلات النقدية

رغم نموّ حجم المعرفة حول الممارسات العامة للمساعدات النقدية والقسائم (CVA)، لا تزال هناك فجوة معرفية كبيرة بشأن استخدام هذه الأساليب في مجال التعليم في حالات الطوارئ. علاوةً على ذلك، عادةً ما يقود عمليات المساعدات النقدية والقسائم خبراء النقد في المنظمات الإنسانية وفروع الحماية الاجتماعية في الحكومات، وغالبًا ما يكون للممارسين في مجال التعليم تأثير ضئيل جدًا أو لايكاد يُذكر على بدايتها وتخطيطها وتصميمها.

لذلك، شرعت مجموعة التعليم الدولية (GEC) [1] في القيام بسلسلة من الأنشطة، بما في ذلك أحداثٍ مثل هذه، ودراسة مُموّلة من إدارة المساعدة الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوربية (ECHO) لتوثيق الممارسات الحالية في مجال المساعدات النقدية والقسائم لتحقيق نتائج التعليم في حالات الطوارئ، والتعاون مع الشركاء في هذا المجال لبدء دراسة أكثر منهجية لاستخدام المساعدات النقدية والقسائم لتحقيق تلك النتائج.

ماهي المساعدات النقدية والقسائم؟

تشير المساعدات النقدية والقسائم إلى توفير النقد أو القسائم مباشرةً لمساعدة المستفيدين وليس الجهات الحكومية أو الحكومية. في سياقات التنمية، يمكن مساواتها بالمساعدات الاجتماعية، التي تُحوّل الأموال إلى الأفراد والأسر المعيشية لضمان تمكنها من الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية. في السياقات الإنسانية، يُستخدم النقد كوسيلة لتلبية الاحتياجات الناجمة عن الصراع، والكوارث الطبيعية، وغيرها من الأزمات.

ازداد استخدام المساعدات النقدية والقسائم بشكل كبير في السنوات الأخيرة بسبب قدرتها على تلبية الاحتياجات الإنسانية بفعالية وكفاءة ومرونة، وبطريقة كريمة. غير أن استخدامها في مجال التعليم في حالات الطوارئ كان محدوداً.

أقرّت الأدبيات والأدلة من البرمجة وجود عدة فوائد لاستخدام المساعدات النقدية والقسائم. فقد وُجد أنها تُحفّز الأسواق المحلية، وفي العديد من السياقات، تُعدّ الطريقة المفضّلة للمساعدة لدى المُتلقّين،[2] حيث أنها توفر لهم خيارات أكبر وتصون كرامتهم وتستطيع تمكينهم من اختيار أفضل الطرق لتلبية احتياجاتهم. قد يكون الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل الفئات المهمشة أو الأقليات، أفضل استعداداً للوصول إلى السلع والخدمات نقدًا. وأخيرًا، تُعدّ هذه الطريقة أكثر أمانًا ليس فقط لمتلقي المساعدات ولكن أيضاً لمقدميها.[3]

[1] بدعم من DG-ECHO وNORCAP/CashCap

[2] Berg, M., Mattinen, H. and Pattugalan, G. (2013). Examining Protection and Gender in Cash and Voucher Transfers. WFP and UNHCR.

[3] أداة تحليل مخاطر الحماية والمنافع الخاصة بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2017

ماذا تعني المساعدات النقدية والقسائم من أجل التعليم في حالات الطوارئ؟ ماذا يمكنها أن تفعل؟ ما الذي لا تستطيع فعله؟

تعترض الأطفال حواجز عديدة على جانبيْ العرض والطلب في الوصول إلى التعليم. انظر الرسم البياني أدناه.

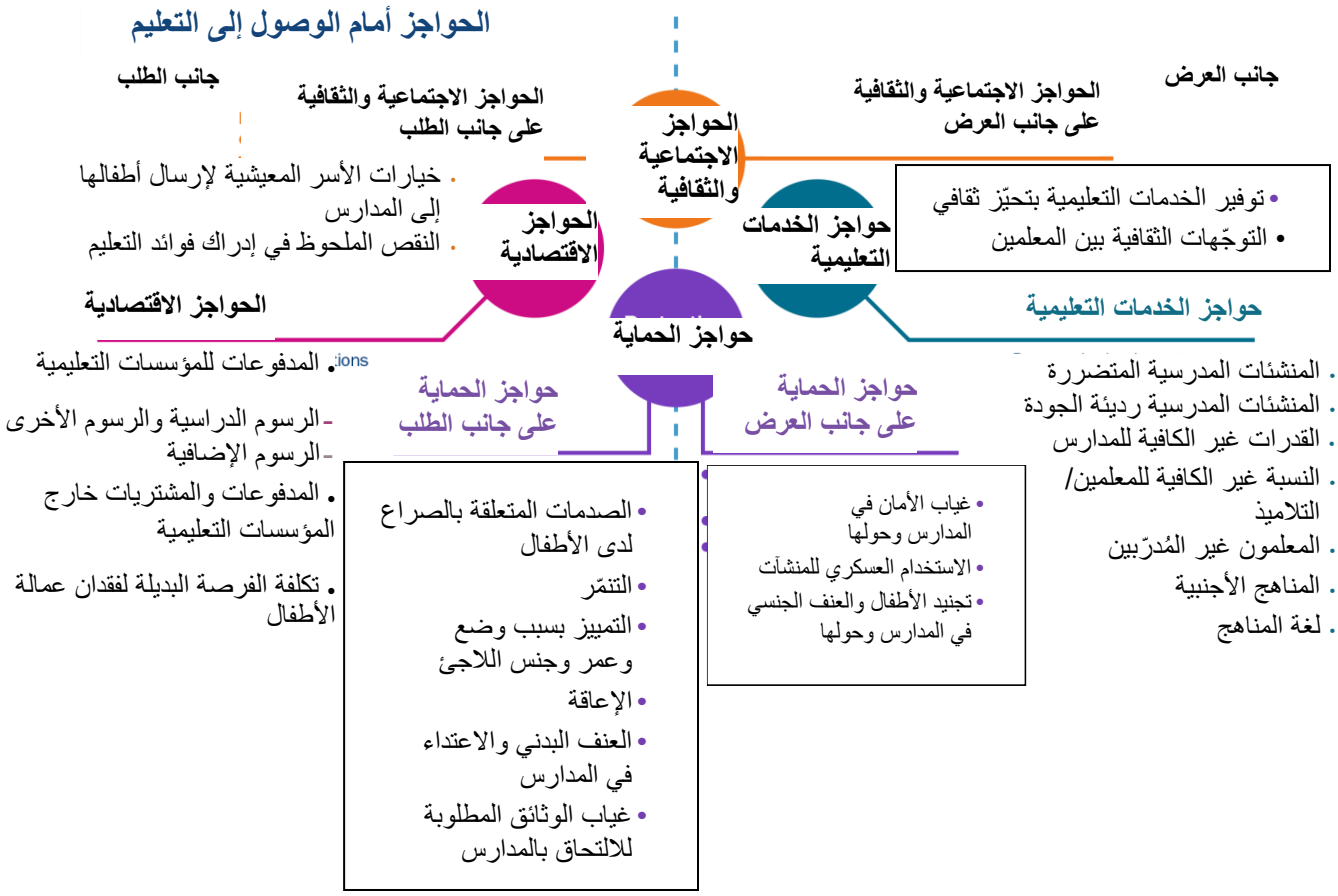

أظهرت عملية تخطيط واسعة النطاق أجرتها شراكة التعلم في مجال النقد (CaLP) في النصف الأول من عام 2018 أن **المساعدات النقدية والقسائم من أجل التعليم في حالات الطوارئ تُزيل الحواجز الاقتصادية التي تحول دون وصول الأطفال المتضررين من الأزمات إلى التعليم، ما يؤدي إلى زيادة الالتحاق بالمدارس وحضورها.**[4]

يمكن أن يوفر النقد من أجل التعليم في حالات الطوارئ مساعدة حاسمة للأسر من خلال مساعدتهم على:

- شراء اللوازم الضرورية للمدرسة
- تغطية الرسوم المدرسية وتكاليف النقل
- تغطية تكلفة الفرصة البديلة مقابل فقدان عمالة الأطفال

ثبُت أيضًا أن النقد من أجل التعليم في حالات الطوارئ يمنع التسرب من المدارس ويؤدي إلى إعادة التحاق الأطفال الذين تركوا المدرسة. كما وُجد أن الحصول على المساعدات النقدية والقسائم المشروطة يُعزز التغيير السلوكي من خلال معالجة الحواجز

المساعدات النقدية والقسائم وسيلة مُعترف بها لتلبية الاحتياجات الإنسانية بكفاءة وفعالية وبطريقة كريمة ومرنة:

- غالبًا ما تُستخدم المساعدات النقدية والقسائم من أجل التعليم في حالات الطوارئ لمعالجة الحواجز الاقتصادية التي تحول دون وصول الأطفال المتضررين من الأزمات إلى التعليم، ما يؤدي إلى زيادة الالتحاق بالمدارس وحضورها
- توفر المساعدات النقدية والقسائم مرونة وكرامة أكثر للسكان المتضررين مقارنةً بالمساعدات العينية، من خلال تمكينهم من اختيار أفضل الطرق لتلبية احتياجاتهم
- كما تعزز المساعدات النقدية والقسائم أنظمة السوق وتحفزها لدعم الاقتصادات المحلية

[4] Cross, A., Sanchez Canales, A., & Shaleva, E. (2018). Emergency Cash: Education and Child Protection. Literature Review and Evidence Mapping. CaLP.

الثقافية ومساعدة الناس على تحقيق القيمة المضافة للتعليم.[5] تنطبق هذه النتيجة بشكل أساسي على برامج التنمية والأوضاع الإنسانية الممتدة، ولكن من غير المُرجّح أن تنطبق على البرامج الإنسانية الأقصر أمداً.

في الأزمات الممتدة، تُعدّ التحويلات النقدية الخاصة بقطاعات معينة الطريقة الأكثر شيوعًا في قطاع التعليم في حالات الطوارئ. عادةً ما تغطي المساعدات النقدية والقسائم الخاصة بقطاع معين الاحتياجات المتعلقة بالتعليم لعام دراسي كامل، حيث تُدمج في التدخلات الأخرى. يستغرق إرساء هذا النهج وقتًا أطول، ولكنه أدى إلى نتائج قوية في مجال التعليم في حالات الطوارئ مثل منع التسرب من المدارس، وتسجيل الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، وتحسين الحضور ونتائج التعليم. على سبيل المثال، يغطي برنامج اليونيسف للتحويلات النقدية من أجل التعليم في حالات الطوارئ في العراق النفقات المتعلقة بالتعليم للعام الدراسي بالإضافة إلى آلية للإحالة إلى خدمات الحماية والرعاية الصحية. حقق البرنامج نسبة نجاح تقترب من 100% في منع التسرب من المدارس، وكان له تأثير كبير في تسجيل الأطفال الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالمدارس.

غالباً ما توفر المساعدات النقدية والقسائم الخاصة بالتعليم في حالات الطوارئ تحويلات لمرة واحدة لتغطية النفقات الأعلى التي تُتكبّد عادةً في بداية العام الدراسي، تليها تحويلات صغيرة ومتكررة لتغطية النفقات العادية خلال العام الدراسي. تعتمد هذه الممارسة في قطاع التعليم في حالات الطوارئ على المعرفة بأن الأسر تميل إلى إنفاق النقد المتاح لديها على أكثر احتياجاتها إلحاحاً. لأسباب عملية، غالبًا ما تُصرف هذه التحويلات المتكررة الأصغر على أقساط تغطي عدة أشهر.

جرّب عدد قليل من البرامج صرف هذه التحويلات بتواتر أعلى، وفق ما يُعتقد أنه مرتبط بالنزعة المتزايدة لدى الأسر المعيشية لإنفاق التحويلات لسد النفقات المتعلقة بالتعليم. كان الحال كذلك في برنامج اليونيسف للاستجابات البديلة للمجتمعات في الأزمات، حيث كان من المُرجّح أن تقوم الأسر المعيشية التي تتلقى نفس المبلغ من المال من خلال ثلاث تحويلات بدلاً من تحويلة واحدة بإنفاقه على الرسوم المدرسية.

في حالات الطوارئ، غالبًا ما تُستخدم المساعدات النقدية متعددة الأغراض (MPC) كخط أول للاستجابة، ولكن لا يؤخذ في الاعتبار غالباً دمج التعليم مع حماية الطفل. عند حساب قيمة التحويلات للمساعدات النقدية متعددة الأغراض، لا يُؤخذ في الاعتبار دائمًا النفقات المتعلقة بالتعليم، على الرغم من

[5] UNHCR. (2018c). Cash for Education. A Global Review of UNHCR Programmes in Refugee Settings. Retrieved from: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/5a280f297.pdf, and Bailey, S. (2009). An Independent Evaluation of Concern Worldwide's Emergency Response in North Kivu, Democratic Republic of Congo. Concern Worldwide and Humanitarian Policy Group at ODI. Retrieved from: https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/5090.pdf

حقيقة أن العائلات تستخدم جزءًا منها باستمرار لتغطية احتياجات التعليم. ساهمت بعض المساعدات النقدية متعددة الأغراض في تحقيق نتائج التعليم في حالات الطوارئ من خلال تقليل استراتيجيات التكيّف السلبية التي تؤثر على تعليم الطفل، مثل سحب الأطفال من المدارس.

ينبغي تنظيم الممارسات المتعلقة بحساب قيمة التحويلات النقدية في التعليم في حالات الطوارئ وتعزيزها. تستخدم أغلب البرامج التي تقدم مساعدات نقدية متعددة الأغراض وتحويلات نقدية خاصة بالتعليم في حالات الطوارئ منهجيات سلة الإنفاق[6] كأساس لحساب قيمة التحويل. وقد أشار استعراض لعشرين من سلال الإنفاق الأدنى للمساعدات النقدية متعددة الأغراض إلى أن أقل من نصفها تضمّن التكاليف المتعلقة بالتعليم. ومع ذلك، كان من الواضح في بعض المشاريع أن العائلات تنفق جزءًا من التحويلات على تكاليف التعليم. تجلّى ذلك في المساعدات النقدية متعددة الأغراض التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والكونسورتيوم النقدي في العراق، حيث حُسبت قيمة التحويلات دون مراعاة النفقات المتعلقة بالتعليم، وكان الغرض منها تغطية الاحتياجات الأساسية لمدة شهر إلى ثلاثة أشهر. أظهر الرصد اتجاهاً ثابتاً لإنفاق ما بين 3% إلى 4% من إجمالي قيمة التحويل على التعليم. علاوةً على ذلك، انخفضت استراتيجية التكيّف السلبية المتمثلة في سحب الأطفال من المدارس بشكل ملحوظ بعد التحويلة الأولي، بل وبدرجة أكبر بعد التحويلة الثانية.

الاستفادات الرئيسية

كما أوضحنا، لاستخدام المساعدات النقدية والقسائم من أجل التعليم في حالات الطوارئ فوائد عديدة، ليس فقط للأطفال والأسر من خلال منحهم المزيد من المرونة والخيارات، ولكن أيضًا لمقدمي المساعدة والمانحين حيث يُعدّ ذلك تدخّلاً يتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة. ستتضمّن مناقشة اليوم مزيدًا من الخوض في هذه الموضوعات واستكشاف ثلاثة مجالات رئيسية حاسمة لنجاح وتوسيع نطاق استخدام النقد من أجل التعليم في حالات الطوارئ: التنسيق، والتكامل، والروابط مع شبكات الأمان الاجتماعي.

لا ينبغي أن تكون المساعدات النقدية والقسائم تدخلاً مستقلاً. يُعدّ دمج المساعدات النقدية والقسائم مع التدخلات الأخرى من أجل التعليم في حالات الطوارئ[7] أمرًا ضروريًا عند معالجة الحواجز غير الاقتصادية، مثل أنظمة التعليم الضعيفة أو مخاوف الحماية، والتي قد تحول دون وصول الأطفال والشباب إلى التعليم. لقد ازدادت البرامج التي استخدمت هذا النهج المتكامل من معدلات الالتحاق بالمدارس ومواصلة الدراسة بها، كما أسفرت عن حضورٍ مدرسي أكثر اتساقًا. ورغم أن هذه ممارسة جيدة، إلا أنها لا تُطبّق دائمًا.

لتعزيز الارتباط بين التنمية والعمل الإنساني داخل قطاع التعليم، ينبغي ربط المساعدات النقدية والقسائم بشبكات الأمان الاجتماعي القائمة، حيثما أمكن ذلك. بينما يجري العمل بالفعل في هذا المجال، لا يزال من الممكن تحسين تغطية المساعدات النقدية والقسائم بين السياقات الإنسانية والإنمائية نظراً لأن الثغرات في الاستجابات الحالية تترك الأسر المعيشية عرضةً لصدمات متعددة ومتجددة. وبالتالي، يضمن ربط المساعدات النقدية والقسائم من أجل التعليم في حالات الطوارئ بشبكات الأمان الاجتماعي القائمة حالياً استجابةً مستمرة ومتماسكة في السياقات الإنسانية والإنمائية، ما يمهد الطريق لتنمية رأس المال البشري. حتى قبل النظر في هذه الروابط المستدامة، يمكن لشبكات الأمان الاجتماعي الحالية أن تكون بمثابة منصة لتقديم المساعدات الإنسانية من خلال النقد والقسائم، والمساهمة في تعزيز الدولة.

هناك حاجة إلى تحسين التنسيق بين المتخصصين في التعليم في حالات الطوارئ والقطاعات الأخرى ومجموعات العمل النقدية طوال دورة البرنامج الإنساني. من غير الواقعي أن نتوقع أن يكون بوسع قطاع التعليم وحده جمع البيانات المطلوبة عن دخل الأسرة وإنفاقها ومدى تمكّنها من الوصول إلى الأسواق. سيمكّن الوصول إلى هذه البيانات قطاع التعليم من التوسع إلى ما وراء التركيز السائد على الحواجز على جانب العرض والذي يتمحور حول المدرسة.[8]

---

[6] بالنسبة للمساعدات النقدية متعددة الأغراض، يُطلق على ذلك سلة الإنفاق الأدنى (MEB)، والتي تُعرّف في الأدبيات بأنها ما تتطلبه الأسرة لتلبية احتياجاتها الأساسية - على أساس منتظم أو موسمي - ومتوسط تكلفتها.

[7] مثل تعزيز بيئات التعلم الصحية والآمنة، وتطوير المعلم والمناهج، وإدارة الحالات.

[8] تشمل الحواجز على جانب العرض: التوفر، وإمكانية الوصول، والأداء الوظيفي، وأمان الخدمات والمرافق التعليمية.